Women
Journalists
Without
Chains
الإمارات
لا مكان للصحافة المستقلة
wjwcorg
منظمة صحفيات بلاقيود

مقدمة

تفخر دولة الإمارات العربية المتحدة بأنها واحة من الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تعصف بها الحروب والصراعات والانهيار الاقتصادي. لكن تحت هذه القشرة الزجاجية اللامعة من ناطحات السحاب توجد واحدة من الدول الملكية القليلة التي لا تسمح بأي شكل من أشكال حرية الصحافة في البلاد.

والإمارات العربية المتحدة هي اتحاد من سبع إمارات تقودها العاصمة أبو ظبي، أكبر الإمارات مساحة، والأغنى بامتلاكها احتياطات نفطية. ولا توجد فيها انتخابات برلمانية حقيقية، حيث يتم انتخاب نصف أعضاء البرلمان والنصف الأخر يتم تعيينه وهو هيئة استشارية فيدرالية دون صلاحيات دستورية وقانونية. وتقع جميع السلطات بما فيها القضائية تحت يد السلطة التنفيذية في أبوظبي.

وعلى مر السنين شنت السلطات الإماراتية حملات تخويف تستهدف الصحافيين والصحافيات ووسائل الإعلام الرسمية وغير الرسمية والمدونين والناشطين على الانترنت. تم اختطاف الصحافيين وسجنهم أو تغريمهم، وجرى استجواب المسؤولين التنفيذين على وسائل الإعلام بمزاعم انتهاك القانون والقواعد الخاصة بالإعلام الغامضة. وقامت بتشريع قوانين سيئة للغاية بمواد غامضة وفضفاضة خصصت بدرجة أساسية لحظر حرية الصحافة وحرية التعبير. في ظل مراقبة وتقييد واسع للصحافة السائدة وأشكال التعبير على الانترنت. كما يمنع الصحافيون والصحافيات بانتظام من زيارة البلاد إذا مارسوا حقهم في انتقاد السلطات أو سياساتها الخارجية إذا لم يتم اعتقالهم داخل البلاد وسجنهم وتغريمهم.

يناقش هذه التقرير حقائق حرية الصحافة في دولة الإمارات العربية المتحدة: وضع الصحافة المستقلة، البيئة القانونية، ودرجة الرقابة المفروضة على الانترنت، وتعاملها مع الرعايا الأجانب في بلد يمثل المواطنين فيه أقل من 10٪.

أولاً، وضع الصحافة المستقلة في الإمارات

تضم البيئة الإعلامية الحالية في الإمارات العديد من وسائل الإعلام الإماراتية المحلية وعديد من مزودي الأخبار الدوليين الرئيسيين، الذين يعملون جنبًا إلى جنب في بيئة عالمية. ومع ذلك، فإن التشريعات المقيِّدة لوسائل الإعلام المعمول بها في الإمارات تتميز أيضًا بالرقابة الذاتية والسيطرة الحكومية، وتزداد ظروفها سوءاً.

وعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الأجنبية التي تعمل من "المناطق الحرة" في الإمارات تملك حرية أكبر من وسائل الإعلام المحلية إلا أنها تقدم خدماتها للجمهور الأجنبي كما أنها ملزمة بالقوانين الإماراتية، حيث يتم مراقبة ما تنشره أو تبثه. ويحظر انتقاد الحكومة وحكام الإمارات والعائلات الحاكمة والحكومات الأجنبية الصديقة. كما تحظر نشر المعلومات التي "تلحق الضرر بالاقتصاد الوطني" أو تمثل "تهديداً للأمن القومي الوطني". يمكن أن تؤدي انتهاكات القانون إلى غرامات وعقوبات بالسجن.

فيما يقتصر تداول الشأن العام المحلي على الصحافة ووسائل الإعلام المحلية. ترتبط العديد من وسائل الإعلام بشكل مباشر أو غير مباشر بمجموعات مظلة مملوكة للحكومة، مثل : شركة أبوظبي للإعلام ومؤسسة دبي للإعلام. [1] ويتم نشر حوالي 12 صحيفة باللغتين العربية والإنجليزية في الإمارات، وهناك العديد من محطات الإذاعة والتلفزيون الأرضية. أما الصحف المملوكة اسمياً للقطاع الخاص مثل صحيفة الخليج اليومية العربية وشقيقتها التي تصدر باللغة الإنجليزية، جلف توداي، فتواجه ضغطا ثقيلاً من الحكومة.[2]

ولأن البيئة السياسية في الإمارات سيئة للغاية، وتكاد تكون معدومة حيث تحظر السلطات: الأحزاب السياسية، وتكوين الجمعيات والنقابات ومنظمات المجتمع المدني الحقوقية والسياسية والاقتصادية والعمالية. وبسبب تفشي القمع والرقابة الواسعة والدقيقة تكاد لا تجد أحداً داخل الدولة يتحدث علنا عن القضايا السياسية وغيرها من القضايا الحساسة. ويمكن أن نشير إلى وضع الصحافة في الإمارات بالآتي:

- **صوت واحد**: يُسمح بصوت واحد فقط في وسائل الإعلام، الصوت الموالي للحكومة. حيث يضع الإطار التنظيمي معايير وطنية للمحتوى الإعلامي ويتطلب من جميع المؤسسات الإعلامية العاملة في دولة الإمارات الالتزام بهذه المعايير، وهي الامتثال لسياسة الحكومة. جميع وسائل الإعلام والصحافة باللغة العربية والتي تستهدف الجماهير المحلية مملوكة للدولة ولا تقدم سوى وجهة النظر الرسمية حول القضايا المحلية. وتتلقى معظم الصحف الكبرى دعمًا حكوميًا، وتعتمد في الغالب على وكالة أنباء الإمارات الرسمية للمحتوى والتوجيه حول ما يتم تغطيته محلياً، أو كيفية تغطية الموضوعات الحساسة في الأخبار. كما أن أقلية صغيرة فقط من الصحفيين العاملين هم

[1] United Arab Emirates media guide https://www.bbc.com/news/world-middle-east-14704229
[2] Freedom of the Press 2017 - United Arab Emirates
https://www.refworld.org/docid/59fc67b4a.html

من مواطني الإمارات، ويلاحظ المراقبون أن الصحفيين المغتربين الذين يتقاضون رواتب جيدة نسبيًا لديهم حافز ضئيل للتعامل مع مخاطر الصحافة الناقدة أو الاستقصائية[3].

ولا تناقش الصحافة المحلية الأوضاع والعلل المحلية بما فيها "البطالة، ارتفاع الأسعار، قرارات وسياسات الحكومة الاتحادية الداخلية والخارجية، القوانين والمراسيم، التركيبة السكانية، الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية..الخ". وفي حال حدث ذلك يتعرض الصحفيون لعقوبات كبيرة، على سبيل المثال في سبتمبر/أيلول 2022، تم إغلاق النسخة المطبوعة من صحيفة الرؤية التي تتخذ من دبي مقراً لها، وتم فصل العشرات من الصحافيين، بعد أن نشرت الصحيفة مقالاً عن تأثير ارتفاع أسعار الوقود على مواطني الإمارات. الرؤية هي جزء من شركة مملوكة للشيخ منصور بن زايد آل نهيان، نائب رئيس الوزراء الإماراتي ووزير شؤون الرئاسة[4].

كما أن المشهد الإعلامي في الإمارات لا يسلط الضوء على ظروف العمل السيئة للعمال المهاجرين. على سبيل المثال تقتطع شركات الإنشاءات أجور العمال وتجبرهم على العمل في ظروف العمل سيئة في محاولة لتعظيم الأرباح وتعزيز الاقتصاد[5]. تتسامح الصحافة مع الانتهاكات التي ترتكبها السلطات والشركات التي تجعل الإمارات واجهة تجارية، من أجل تحقيق أقصى قدر من الأرباح وتعزيز الاقتصاد. لسوء الحظ، هذا يعني انتهاكات العمال المهاجرين من جميع الأنواع في البناء.

بدلاً من استخدام وسائل الإعلام لزيادة الوعي وتعميق فهم العلل التي تعصف بالمجتمع، يتم استخدامها كأداة للترويج لوجهة نظر الحكومة، وإخفاء القصص الإخبارية الحقيقية المرتبطة بهذا المجتمع. يمكن أن نشير

- **النقابات والدفاع عن الصحافيين**: أي محاولة لتشكيل نقابة علنية والاحتجاج على أي قضية ستقابل بإجراءات صارمة. لذلك لا توجد نقابة مستقلة للصحافيين والصحافيات تدافع عن حقوقهم. وتوجد جمعية الصحفيين الإماراتيين والتي تأسست في 2000 وجرى تعديل نظامها الأساسي عدة مرات أخرها في 2022، ويجري انتخاب صوري لقيادة الجمعية من الأعضاء بإشراف وإدارة لجنة تابعة للحكومة مشكلة من وزارة تنمية المجتمع.

وعلى الرغم من أن الجمعية تنص في مادة2 من النظام الأساسي، على "الدفاع عن حقوق الصحفيين ومصالحهم"[6]، لكننا وباستعراض الموقع الالكتروني للجمعية للسنوات السبع الماضية لا يوجد أي تقرير أو حديث عن جهود للدفاع عن حقوق الصحفيين الإماراتيين. ولاتشير الجمعية إلى حماية حرية الصحافة في البلاد بل "تكريس مبدأ حرية الصحافة انطلاقاً من ثوابت المجتمع وآداب المهنة". فهي ترى حرية الصحافة من حيث المبدأ لكن ليس على المستوى العملي والتي

[3] المصدر السابق

[4] AP, Mass firing at UAE newspaper raises question of censorship https://tinyurl.com/27cgusys

[5] Press freedom in the UAE: No country for bad press https://www.verdict.co.uk/the-death-of-independent-media-in-the-uae/

[6] النظام الأساسي لجمعية الصحفيين الإماراتيين 2000 وتعديلات 2022 https://tinyurl.com/2dqfocdj

تنطلق من "ثوابت المجتمع" وهي مادة فضفاضة يمكن أن يستخدمها المسؤولون في الجمعية للتهرب من الدفاع عن الصحفيين. واستبدلت الجمعية "أخلاقيات الصحافة" ب"آداب المهنة" والتي تمكن المسؤولين في الجمعية من ربطها بالمجتمع والسلطة أكثر من أخلاقيات الصحافة العالمية التي تتضمن حماية الصحفيين.

وبموجب المادة 6 من النظام الأساسي للجمعية: "يحظر على أعضاء الجمعية التدخل في الأمور التي تمس أمن الدولة ونظام الحكم فيها، أو إثارة المنازعات الطائفية أو العنصرية أو الدينية وتلتزم بكافة القوانين واللوائح داخل دولة الإمارات". وهي مادة فضفاضة تجعل من الجمعية أداة أخرى لنزع صفة العضوية عن الصحفيين الذين لا يتماشون مع توجه المسؤولين في الدولة.

أما اتحاد كتاب وأدباء الإمارات فكاد يختفي نشاطه في السنوات الثمان الأخيرة، مع غيابه الكامل عن الدفاع عن حقوق أعضاءه.

- **حماية المصادر:** لا توجد مثل هذه القوانين أو الأعراف في دولة الإمارات، يمكن للحكومة والأجهزة الأمنية أن تطلب معلومات من أي كيان أو صحيفة أو صحافي تعتبره ضروريًا لسياستها وما تصفه ب"أمنها القومي".
- **حرية الوصول إلى المعلومات الحكومية:** لا توجد مثل هذه القوانين في دولة الإمارات. تقوم الحكومة بتوزيع المعلومات التي ترغب في نشرها بنفسها، وتوفر تلك المعلومات إلى جامعي الأخبار.

بشكل عام، تقوم الصحافة بتأمين معلوماتها من بيانات حكومية، وغالباً ما يعرف الصحفيون والصحافيات بالمعلومات عبر الحسابات الرسمية للمؤسسات الحكومية على شبكات التواصل الاجتماعي، ومن النادر -وربما المعدوم- اعتماد جامعي الأخبار على مصادر غير رسمية. فعادة تصدر الحكومة عدة روايات تكررها وسائل الإعلام، وإذا نشرت رواية مخالفة تصبح أخبار كاذبة وترويج للشائعات - فهي لا ترى استخدام مصادر غير رسمية على النحو المناسب ولديها سلطة اتخاذ عقوبات تصل إلى السجن المؤبد إذا اعتبرت الحقائق المنشورة شائعات.

- **الرقابة الذاتية:** بسبب الخطوط الحمراء المبهمة على الكلام المسموح به، يمارس الصحافيون والصحافيات أشكالًا متطرفة من الرقابة الذاتية. غالبًا ما يواجه الصحفيون الإماراتيون -على قلتهم- تحذيرات وتهديدات إذا تجاوزوا حدود التغطية الإعلامية المقبولة وأحياناً الفصل أو خفض في إداراتهم[7]. ويمثل الصحفيون غير المواطنين الغالبية العظمى من العاملين في الإمارات، ويواجهون إجراءات أكثر صرامة، بما في ذلك الفصل والترحيل والسجن.

[7] Freedom of the Press 2017 - United Arab Emirates
https://www.refworld.org/docid/59fc67b4a.html

وشكل القمع وتكرار الاعتقالات والسجن دون محاكمة التي تستهدف بها السلطة المنتقدين، ولا سيما مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي، تأثير مخيف على النشاط الصحفي وحرية التعبير بشكل عام في البلاد.

قال محمد ح. (36 عاماً)وهو صحافي إماراتي من رأس الخيمة ويعمل في صحيفة بأبوظبي: لو وجدنا حادثاً أو خبراً وشاهدناه بعيوننا لا نستطيع نشره في الصحيفة، أولا لأننا نعرف أنه لن ينشر وسيوقف من مدير التحرير، الأمر الأخر أن تقريراً سيصل في نفس اليوم إلى الجهات العليا في أمن الدولة -المخابرات- لتضاف إلى سجل الصحافي والذي لن يمضي الأمر دون إجراءات لاحقة[8].

ويبدو أن معظم الصحافيين والصحافيات يرون أنهم في وضع أفضل حالًا هذه الأيام في العيش في منطقة خضراء آمنة نسبيًا. حيث أصبحت الرقابة الذاتية رويتناً يومياً، وأكثر تفصيلاً من الرقابة الحكومية. ورغم أنه وضع جيد للصحافيين والصحافيات الأجانب وحتى المواطنين إلا أن الخاسر الأكبر هو حرية الصحافة.

يقول صحافي (32 عاماً)يحمل الجنسية الكينية ويعمل في صحيفة إماراتية صادرة بالإنجليزية منذ عامين لـ"صحفيات بلا قيود": أول ما بدأت العمل أبلغني مدير التحرير بشكل حازم أن ننسى أي شيء يتعلق بالعمل الصحافي في بلادنا. مضيفا: لا نعرف الحدود، ونتعامل أنه لا يوجد أي حرية في مناقشة المواضيع الإماراتية نريد فقط العيش بأمن ولا نتعرض للفصل أو السجن.

كما جرى تجفيف وجود من يعبرون آرائهم بحرية بما في ذلك الانتقاد -وهم قِلة قليلة- من الصحف طوال العقد الماضي. في سبتمبر/أيلول 2020 منعت الكاتبة والشاعرة الإماراتية ظبية خميس المهيري (65 عاما) من الكتابة في عمودها بصحيفة محلية، ثمن منعت من السفر على خلفية معارضتها اتفاقية "ابرهام" لتطبيع الإمارات لعلاقتها مع "إسرائيل".

[8] تحدث للمعدي التقرير عبر تطبيق تراسل مشفر في 2022/11/17

وضع الصحافة في الإمارات

1. معظم الصحف ووسائل إعلام مملوكة للدولة أو تحت مظلتها.
2. تحظر وسائل الإعلام والصحف الالكترونية التي تنتقدها، أو تتحدث عن سجل حقوق الإنسان.
3. الصوت الواحد: يضع الإطار التنظيمي معايير وطنية للمحتوى الإعلامي، وتفرض على الصحفيين الالتزام بها.
4. تجريم النقابات والمنظمات المستقلة المعنية بالدفاع عن الصحفيين.
5. لا يوجد حماية للمصادر: يمكن للسلطات إجبار الصحفيين الكشف عن مصادره.
6. لا توجد قوانين حرية الوصول إلى المعلومات الحكومية.
7. بسبب الخطوط الحمراء المبهمة توجد رقابة ذاتية كبيرة يمارسها الصحافيون على عملهم.

Women Journalists Without Chains

wjwcorg

ثانياً، البيئة القانونية: دكتاتورية مرعبة

يمنح الدستور "حرية التعبير" لكنه يربطها بـ "بحدود القانون"، ولا يضمن القانون حرية التعبير[9]. وكما هو شائع مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، فإن القوانين الإضافية والسلطات التنفيذية تجعل هذا النص الدستوري زائدًا عن الحاجة.

ويحكم الصحافة الإماراتية القانون الاتحادي رقم 15 لعام 1980 بشأن الصحافة والنشر، وهو أحد أكثر القوانين صرامة في المنطقة العربية التي تقيد حرية الصحافة. حيث يسمح القانون بالرقابة الحكومية على لدوريات المحلية والدولية؛ ويحظر انتقاد الحكومة أو المتعاطفين معها أو أي مسؤول حكومي.

وترفض الإمارات تعديل أو استبدال قانون الصحافة رغم المطالبات منذ أكثر من عقدين، وفي 2009 كان المجلس الوطني الاتحادي (البرلمان) قد أجاز مشروع قانون جديد للصحافة يتجاوز التقييد في قانون 1980م، لكنه لم يصبح قانون منذ ذلك الحين[10]. وبدلاً من ذلك زادت الحكومة من اعتساف عمل الصحفيين بقوانين جديدة، تحد من عملهم مثل قانون الجرائم والعقوبات رقم (31) وقانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية رقم (34) لسنة 2021 ودخل العمل بهما في 2022م. وقانون مكافحة جرائم الإرهاب رقم (7) لسنة 2014. وتنص المادة 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR) على مبدأ اليقين القانوني، الذي "يتطلب أن تكون القوانين الجنائية دقيقة بما فيه الكفاية بحيث يكون من الواضح ما هو نوع السلوك والتصرف الذي يشكل جريمة جنائية وما هي عواقب ارتكاب مثل هذا الجرم. يقر هذا المبدأ بأن القوانين الغير محددة التعريف و/أو القوانين الفضفاضة عرضة للتطبيق التعسفي وإساءة الاستخدام"[11].

ونتيجة القوانين الفضفاضة ومخاوف تجاوز الخطوط الحمراء كثيرًا ما تنشر وسائل الإعلام البيانات الحكومية دون انتقاد أو تعليق. وتعمل وسائل الإعلام بمزيد من الحرية في بعض "المناطق الحرة" - وهي مناطق يمكن فيها لوسائل الإعلام الأجنبية إنتاج محتوى إخباري مخصص للجمهور الأجنبي - ولكن تظل هذه المناطق خاضعة لقوانين وسائل الإعلام الإماراتية ولديها قواعد وسلطات تنظيمية إضافية؛ وتجعل تعديلات قانونية جديدة فإن الرقابة التنظيمية والتحريرية على مكاتب المناطق الحرة عمل الصحفيين أكثر تقييداً.

ولا يمكن الوثوق بالقضاء الإماراتي لإنصاف الصحافيين والصحافيات حيث لا يتمتع القضاء بأي استقلالية ويخضع للسلطة التنفيذية. كما أنه ليس للهيئات القضائية والقضاة والمحامين أي اعتبار، ولا يمكنهم بشكل خاص انتقاد الدولة. ولا يزال المحامي الوحيد الذي كان يمثل

[9] تؤكد المادة 30 من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة لعام 1971 (المعدل في 2004) على أن "حرية اعتناق الآراء والتعبير عنها بالقول أو الكتابة أو بأي وسيلة أخرى للتعبير مكفولة في حدود القانون"

[10] Media freedom in the UAE https://www.thenationalnews.com/uae/media-freedom-in-the-uae-1.120678

[11] The Special Rapporteur on the promotion and protection of human rights and fundamental freedoms while countering terrorism/11/2020 https://tinyurl.com/2yxbkugc

المعتقلين من الصحافيين والمدونين والمعلقين السياسيين، محمد الركن، يقضي عقوبة السجن بسبب عمله منذ 2012م.

نشير إلى وضع الصحافيين والصحافيات في القوانين الإماراتية على النحو التالي.

1- قانون الجرائم والعقوبات

أ) **الحد من عمل الصحفيين:** يظهر قانون العقوبات الجديد كأداة للحد من عمل الصحفيين، مستخدماً ألفاظاً فضفاضة يمكن إلباسها للصحفيين مثل "المساس بالنظام العام" "تعريض أمن الدولة للخطر"، "تكدير الرأي العام".

حيث "يعاقب كل من نشر معلومات أو أخبار أو التحريض على أفعال من شأنها تعريض أمن الدولة للخطر أو المساس بالنظام العام". (المادة 215). ويعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن (100,000) مائة ألف درهم (27,225 دولارا أمريكيا) كل من أذاع أو نشر أخباراً أو بيانات أو إشاعات ... من شأنها "تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس. وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة، وتأليب الرأي العام أو إثارته". وتتضاعف العقوبة إذا ترتب على النشر تأليب الرأي العام أو إثارته ضد إحدى سلطات الدولة أو مؤسساتها- (المادة 217).

ليس ذلك فقط بل تجرم المادة: كل من حاز بالذات أو بالوساطة أو أحرز محررات أو مطبوعات أو تسجيلات أياً كان نوعها تتضمن شيئاً من المعلومات أو الأخبار التي من شأنها "تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس. وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة وتأليب الرأي العام أو إثارته". والعبارات الواردة "تكدير" "إلقاء الرعب" "تأليب وإثارة الرأي العام" "ضرر المصلحة العامة" يمكن لأي خبر صحفي أن يتهم بهذه الاتهامات. ويمكن معاقبة الصحفي حتى لو كانت المعلومات حقيقية بل إن حيازته لها دون نشرها، جريمة بموجب هذه المواد.

ب) **تجريم انتقاد السلطة التنفيذية:** غلظ قانون العقوبات الجديد جرائم إهانة رئيس الدولة وإهانة مؤسسات الحكومة، حيث يعاقب بالسجن لمدة تصل 25 عاماً كل من "سخر أو أهان أو أضر بسمعة أو هيبة رئيس الدولة. ويعاقب بالسجن لمدة تصل لخمس سنوات وغرامة (500,000) خمسمائة ألف درهم (136134دولار) "كل من سخر أو أهان أو أضر بسمعة أو هيبة أو مكانة الدولة أو إحدى سلطاتها أو مؤسساتها أو أي من قادتها المؤسسين أو علم الدولة أو السلام أو الشعار أو النشيد الوطني أو أي من رموزها الوطنية"- (المادة 183و184). تعبيرات "هيبة الدولة ومكانتها وسمتها" فضفاضة ويمكن أن تستخدمها السلطات لاستهداف الصحفيين.

يمكن أن يعاقب الصحافي بالسجن لمدة تصل إلى 25 عاماً إذا نشر "أو روج بالقول أو الكتابة أو بأية طريقة أخرى" لتعطيل "القوانين أو مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة أو الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي".(المادة

188و189). "تعطيل القوانين" و"الإضرار بالوحدة الوطنية، والسلم" هي عبارات يمكن استخدامها ضد ناشري الأخبار والمقالات التي تنتقد السلطة بما فيها القوانين سيئة السمعة.

ويخالف ذلك المبادئ الدولية، حيث تنص "مبادئ جوهانسبرغ بشأن الأمن القومي وحرية التعبير والوصول إلى المعلومات" (1995)، التي تستند إلى القانون والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، على ما يلي: "لا يجوز معاقبة شخص على انتقاد، أو إهانة الأمة أو الدولة أو رموزها، أو الحكومة أو هيئاتها، أو مسؤوليها العموم، أو دولة أجنبية أو رموزها أو حكومتها أو هيئاتها أو مسؤوليها العموم".

ج) **انتقاد المسؤولين**: بموجب قانون العقوبات يمكن أن يعاقب الصحافي أو الصحافية إذا ادلوا بتصريحات أو تعليقات ضد شخص تعرضه هذه الانتقادات للعقاب أو الازدراء. ويعتبر القانون ذلك "قذفاً". تصل العقوبة إلى عامين وغرامة 20 الف درهم (5,400 دولار)، كما ينص القانون على عقوبة تصل إلى الحبس لمدة عام أو غرامة تصل إلى 20 ألف درهم لمن "رمى غيره بإحدى طرق العلانية بما يخدش شرفه أو اعتباره دون أن يتضمن ذلك إسناد واقعة معينة". وتكون العقوبة أعلى إذا وقعت بحق موظف عام، تصل إلى ثلاث سنوات. في كلتا الحالتين، يعتبر نشر مثل هذه الأخبار والتعليقات في الصحف أو وسائل الإعلام ظرفا مشددا. (المادة 425و426).

بمحاولتها إخراج انتقاد المسؤولين العامين من كونه حرية تعبير، تنتهك الإمارات مبدأ أساسي في حرية الصحافة التي يجب أن تكون أوسع. أما التعبير حول السياسيين والمسؤولين في الحكومة والشخصيات العامة، فإن السياسيين والمسؤولين العموميين قبلوا بحكم مناصبهم أن يكون سلوكهم الرسمي وجوانب معينة من حياتهم الخاصة أهداف مشروعة للتدقيق والانتقاد من جانب الجمهور وفي مقدمتهم الصحافيين والصحافيات.

د) **أسرار الدفاع غير المفهومة**: يحتوي قانون العقوبات على تغليظ بعقوبة إذاعة ما يعرف ب"أسرار الدفاع"، حيث يعاقب بالسجن المؤبد: من أذاع بأية طريقة سراً من أسرار الدفاع عن الدولة، أو حاز أو احتفظ على مطبوعات أو تسجيلات أو بيانات أو معلومات. تتضمن هذه الأسرار التي من بينها: الأخبار والمعلومات المتعلقة "بالتدابير والإجراءات التي تتخذ لكشف التحركات الأمن الداخلي بما في ذلك الاعتقالات السياسية التعسفية وضبط الجناة وكذلك الأخبار والمعلومات الخاصة بسير التحقيق والمحاكمة إذا حظرت سلطة التحقيق أو المحكمة المختصة إذاعتها". (المادة 168و179).

ه) **معاقبة مصادر المعلومات:** كما أشرنا فإن الإمارات لا تملك قوانين تحمي مصادر معلومات الصحفيين، وتملك حق الحصول على مصادر الصحفيين. لا تكتفي بذلك بل تفرض السلطات عقوبات فائقة القسوة على الموظفين الحكوميين الذين قد يتعاونون مع الصحافيين والصحافيات أو وسائل الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان الخارجية. حيث ينص القانون: يعاقب بالسجن المؤبد كل موظف عام أو مكلف بخدمة عامة أفشى سراً أؤتمن عليه من أسرار الدفاع عن الدولة. (المادة 167).

كما تعاقب بالسجن من ثلاثة إلى 15 عاما لأي شخص يجمع، بغير ترخيص من السلطة المختصة، "معلومات أو بيانات أو أشياء أو وثائق أو تصميمات أو إحصاءات أو غيرها بغرض تسليمها إلى دولة أجنبية أو جماعة أو منظمة أو كيان أيا كانت تسميتها أو شكلها أو إلى أحد ممن يعمل لمصلحتها". وهو يضر بشكل مباشر بالصحفيين أو المجتمع المحلي والمسؤولين الذين يشاركون المعلومات مع وسائل الإعلام الدولية أو المنظمات الحقوقية المستقلة أو الخبراء الحقوقيين التابعين للأمم المتحدة.

و) **العلاقات السياسية:** تعاقب السلطات قيام الصحافيين والصحافيات بانتقاد أي دولة أجنبية "من شأنه الإساءة للعلاقات السياسية" مع الإمارات تصل إلى السجن المؤبد. والإعدام إذا قررت المحكمة أن الضرر قد حدث. كما تنص على عقوبة بالحبس لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن 100 ألف درهم إماراتي (27,225 دولار) إذا وقع الفعل "عن طريق الكتابة، أو الخطابة أو الرسم أو التصريح أو بأية وسيلة تقنية معلومات أو وسيلة إعلامية".

كما يهدد ذلك الصحافيين والصحافيات المقيمين في الدولة إذا ما انتقدوا سياسيات بلدانهم الأصلية. وللإمارات تاريخ جيد من هذه الإدانات بينها في أكتوبر/تشرين الأول 2020 حيث قررت محكمة إماراتية سجن الصحافي الأردني المقيم في الإمارات "أحمد العتوم" عشر سنوات بسبب منشورات سلمية على "فيسبوك" تنتقد الحكومة الأردنية. أدانته المحكمة بارتكاب "أعمال ضد دولة أجنبية" من شأنها "الإساءة للعلاقات السياسية" مع الأردن و"تعريض أمن الإمارات للخطر"، فقط بسبب انتقاده السلمي للعائلة المالكة الأردنية والحكومة[12].

وفي مارس/آذار 2022، ألقت السلطات في الإمارات القبض على الصحفي النيبالي أوماكانتا باندي (Umakant Pande) بعد أن انتقد في منشور على حسابه في فيسبوك سفارة بلاده في أبوظبي واتهمها بارتكاب مخالفات في إصدارها للتأشيرات[13]. ومن غير الواضح ما إذا كان باندي لا يزال رهن الاحتجاز.

[12] UAE: Jordanian Convicted for Criticizing Jordan on Facebook
https://www.hrw.org/news/2021/02/11/uae-jordanian-convicted-criticizing-jordan-facebook

[13] Freedom Forum condemns detention of Nepali journalist Pande in Dubai with alleged collusion of Nepali Embassy https://tinyurl.com/222jtf3k

ز) **النشر في قضايا المحاكم:** يجرم القانون، النشر في القضايا ذات التحقيقات المستمرة، حيث "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنتين أو بالغرامة، أخباراً في شأن تحقيق قائم في جريمة أو وثيقة من وثائق هذا التحقيق، إذا كانت سلطة التحقيق قد حظرت إذاعة شيء منه. ومن نشر مداولات المحاكم. ومن نشر أخباراً في شأن الدعاوى التي قررت المحاكم نظرها في جلسة سرية أو منعت نشرها. كما "يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة أو بالغرامة التي لا تزيد على (10,000) عشرة آلاف درهم، كل من نشر بإحدى طرق العلانية بغير أمانة وبسوء نية ما جرى في جلسات المحاكم العلنية". (المادة 313و314).

2- قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية

منذ يناير/كانون الثاني 2023 حلّ هذا القانون بديلاً عن القانون السابق رقم 5 لعام 2012 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات. الذي استخدم طوال العقد الماضي في استهداف الصحافيين والمعبرين عن آرائهم في الإمارات. ومع ذلك، فإن النص الجديد لا يعالج الأحكام الإشكالية لسابقه، بل غلظ العقوبات في قضايا النشر وحرية التعبير وأصبح أكثر استهدافاً للصحافيين.

أ) **كل انتقاد غير قانوني:** في المادة (1) من القانون يُعرف المحتوى غير القانوني بكونه الذي إذا نشر أو تم تداوله داخل الإمارات أن يضر بأمن الدولة "ومصالحها وعلاقة الدولة بالدول الأخرى أو يؤدي لانخفاض ثقة العامة في أداء أي واجب أو مهمة أو في ممارسة أي صلاحية من قبل إحدى سلطات الدولة أو أي من مؤسساتها". وهو ما يمكن اعتبار أي انتقاد، رأي، تعبير محتوىً غير قانوني يخضع ناشره ومن يتداوله للعقاب، بما في ذلك النشر على شبكات التواصل الاجتماعي أو حتى عبر تطبيقات المراسلة.

وتنص المادة (23) على عقوبة السجن والغرامة التي تصل إلى (1,000,000) مليون درهم (٢٤٩,٢٧٢ دولار) استخدم معلومات من الانترنت وأعاد نشرها: بقصد التحريض على أفعال أو نشر أو بث معلومات أو أخبار أو رسوم كرتونية أو أي صور أخرى، من شأنها تعريض أمن الدولة ومصالحها العليا للخطر أو المساس بالنظام العام.

وتنص المادة (24) على عقوبة السجن والغرامة التي تصل إلى (1,000,000) مليون درهم لمن نشر معلومات وبيانات وأخبار "من شأنها الإضرار بالوحدة الوطنية أو السلم الاجتماعي أو الإخلال بالنظام العام أو الآداب العامة أو تعريض مصالح الدولة للخطر".

وتنص المادة (24) على عقوبة السجن تصل لخمس سنوات إذا نشرت أخبار أو بيانات أو رسوم أو بيانات أو مواد بصرية "بقصد السخرية أو الإضرار بسمعة أو هيبة أو مكانة الدولة أو إحدى سلطاتها أو مؤسساتها أو أي من رموزها الوطنية".

باستخدام العبارات الفضفاضة، في هذا القانون فإن أي تدوين على الانترنت يمكن يخضع كاتبه للمساءلة القانونية متى ما رأت السلطات أنه يمثل انتقاداً لها. لا يحد ذلك من عمل الصحافيين وانتقادهم سواء في الداخل أو الخارج بل يجعلهم معزولين عن مشاركة الحقائق والأفكار التي ترفض وسائل الإعلام التي يعملون بها نشرها.

وسبق أن استخدمت محكمة إماراتية مادة شبيه بها في عام 2017 للحكم على الصحفي الأردني تيسير النجار بالسجن ثلاث سنوات وغرامة قدرها 500 ألف درهم إماراتي (136 ألف دولار) في عام 2017 بسبب منشورات على فيسبوك قبل سنوات انتقد فيها مصر وإسرائيل ودول الخليج أثناء إقامته في الأردن قبل أن ينتقل إلى الإمارات للعمل. توفي النجار في فبراير/شباط 2021 في الأردن، بعد عامين من إطلاق سراحه من السجن في الإمارات.

ب) **الالتزام بمعايير السلطة:** يحتوي القانون على استهداف مباشر للصحافة الالكترونية وتعاقب بالسجن والغرامة التي تصل إلى (300,000) ثلاثمائة ألف درهم، "كل مسؤول عن إدارة موقع أو حساب إلكتروني نشر على أي منها محتوى أو بيانات أو معلومات لا تتوافق مع معايير المحتوى الإعلامي" الصادر من الجهات المعنية. وهي معايير[14] تتعارض بشكل كبير مع حرية الصحافة وحرية التعبير وتجعل وسائل الإعلام مجرد ناشر لتوجهات وسياسات السلطة.

ج) **عقوبات نشر أو انتقاد مسؤولين عموميين:** تنص المادة (20) على عقوبة السجن المؤبد لمن نشر أو حرض على معلومات أو أفكار تتضمن "أو تهدف أو تدعو إلى قلب أو تغيير نظام الحكم في الدولة أو الاستيلاء عليه أو إلى تعطيل أحكام الدستور أو القوانين السارية في الدولة أو مناهضة المبادئ الأساسية التي يقوم عليها نظام الحكم في الدولة باستخدام الشبكة المعلوماتية أو وسيلة تقنية معلومات".

وتنص المادة (21) على عقوبة سجن تصل إلى 25 عاماً وغرامة تصل ل4 ملايين درهم (١٠٨٨.٩٩٨.ادولار) لمن نشر معلومات أو بيانات على الانترنت "لجماعة أو منظمة أو جمعية إرهابية" لتحبيذ أفكارها. وتواجه قائمة الإمارات للجماعات الإرهابية انتقادات دولية واسعة بسبب تضمين جماعات ومنظمات سلمية ودعوية موجودة بما في ذلك مؤسسة قرطبة في لندن، ومنظمة "كير" في الولايات المتحدة، وجمعية دعوة الإصلاح الإماراتية. كما تصنف المعارضين السياسيين كإرهابيين[15].

يجرم القانون إسناد واقعة إلى أي شخص وتشدد العقوبة إذا كان موظف عام إذا كانت الواقعة: من شأنها أن تجعله محلاً للعقاب أو الازدراء من قبل الآخرين،". حسب المادة (43) يعاقب مرتكبها بالحبس والغرامة التي تصل إلى خمسمائة ألف درهم.

[14] ضوابط المحتوى على مواقع الإنترنت https://tinyurl.com/28ypdb4s

[15] UAE: Dissidents Labeled 'Terrorists' https://www.hrw.org/ar/news/2021/11/21/380452

كما يجرم القانون نشر الصحافي أو الصحافية أخباراً أو معلومات تخالف ما تم الإعلان عنه رسمياً، وتفرض عقوبة سجن لاتقل عن سنة وغرامة لا تقل عن (100,000) مائة ألف درهم، العقوبة في حال: "نشر أو بث أي دعايات مثيرة من شأنها تأليب الرأي العام أو إثارته أو تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو بالاقتصاد الوطني أو بالنظام العام أو بالصحة العامة". المادة (52). وتضاعف العقوبة إذا تسبب ذلك في "تأليب الرأي العام أو إثارته ضد إحدى سلطات الدولة أو مؤسساتها أو إذا ارتكبت بزمن الأوبئة والأزمات والطوارئ أو الكوارث".

وحظرت الإمارات النشر عدا ما تنشره السلطات أثناء تفشي كوفيد-19، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2020، قضت محكمة إماراتية بالسجن لمدة عامين على شخصين، أحدهما صحفي تلفزيوني، بسبب تقرير عن وفاة خمسة أفراد من أسرة واحدة بسبب فيروس كورونا.[16]

- **معاقبة التعاون مع وسائل الإعلام**: يعاقب القانون بالسجن من يقدم معلومات ومستندات عبر الانترنت، فيما تعتبره الإمارات: "إضرار بمصالح الدولة أو بأجهزتها الحكومية أو الإساءة إلى سمعتها أو هيبتها أو مكانتها". المادة (22). وهذا يحظر تعاون بأي شكل من الأشكال مع الصحافيين والمنظمات الحقوقية والمؤسسات الإعلامية إذ تم تجريم تقديم المستندات حتى لو كانت صحيحة ودقيقة.

- **الإساءة لدولة أجنبية**: تنص المادة (28) على عقوبة السجن مدة لا تقل عن (6) ستة أشهر وغرامة تصل إلى (500,000) خمسمائة ألف درهم، "من نشر معلومات أو بيانات على الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات تتضمن الإساءة إلى دولة أجنبية". تضر هذه المادة بشكل خاص الصحفيين المقيمين في الإمارات إذا ما انتقدوا حكومات بلدانهم.

[16] UAE jails two over 'fake news' coronavirus deaths story https://www.newarab.com/news/uae-jails-two-over-fake-news-covid-19-deaths-story

البيئة القانونية
للصحافة في الإمارات

بمرور السنوات أصدرت الإمارات قوانين تحد من العمل الصحفي؛ ويحكم العمل الصحفي قانون 1980 بشأن الصحافة والنشر، وهو أكثر القوانين صرامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومع ذلك تستخدم الإمارات قوانين أخرى لاستهداف الصحافة المستقلة: مثل، قانون الجرائم والعقوبات 2021م، قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية 2021 وقوانين أخرى تصل العقوبات إلى الإعدام.

- تعمل على الحد من عمل الصحفيين.
- تجريم أبسط انتقاد للسلطة التنفيذية.
- تجريم انتقاد المسؤولين.
- تجريم نشر أي معلومات حول الدفاع.
- معاقبة مصادر المعلومات.
- تجريم نشر معلومات تخالف ما تذكره الحكومة.
- تجريم انتقاد أي دولة لها علاقة سياسية مع الإمارات حتى لو كانت بلادك.
- تجريم النشر في قضايا المحاكم.
- تجريم التعاون مع الصحفيين.
- تفرض الالتزام بمعايير السلطة.

Women Journalists Without Chains

wjwcorg

ثالثاً: تحت الرقابة والقمع

تخضع الاتصالات في دولة الإمارات لرقابة وإشراف هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية التي تم إنشاؤها بموجب القانون الاتحادي لدولة الإمارات العربية المتحدة بموجب المرسوم رقم 3 لعام 2003.

وتشارك أجهزة أمن الدولة في أنشطة مراقبة الصحف والصحافيين والصحافيات[17] في البلاد، كما تشارك في قرصنة واسعة النطاق تستهدف المعارضين المتصورين للحكومة. إنهم يراقبون الاتصالات العامة والخاصة عبر الإنترنت بحثًا عن الكلام الناقد ويعتقد أنهم يستخدمون منتجات تجسس تجارية متقدمة.

وقد سُجن عدد من الصحافيين والمعلقين السياسيين المعروفين في السنوات الأخيرة بسبب انتقادهم السلطات، أو التعبير عن دعمهم للمعارضين أو حقوق الإنسان، أو الدعوة إلى الإصلاح السياسي. ويظل الناشط الحقوقي البارز أحمد منصور، الذي حكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات في عام 2018 لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي "لنشر معلومات كاذبة تضر بسمعة البلاد" حين تحدث على ملف حقوق الإنسان السيء في الإمارات، في السجن حتى اليوم نهاية أغسطس/آب 2023.

نشير إلى بعض وسائل المراقبة التي تهدف لقمع ممارسة "الصحافة الحرّة" في البلاد:-

1-مجلس الإمارات للإعلام.. رقابة ومطاردة

يفترض أن يكون المجلس الوطني للإعلام -الذي تأسس في 2006- هو المنظم الشرعي الوحيد للإعلام في الإمارات[18]، لكن يبدو أن مكتب تنظيم الإعلام بموجب قرار في 2021 تولى معظم مهام المجلس الوطني[19]. وفي يناير/كانون الثاني 2023 قامت جهة جديدة حيث أصدر الرئيس الإماراتي قراراً قضى بإنشاء "المكتب الوطني للإعلام"، ومرسوما آخر قضى بتعيين الشيخ زايد بن حمدان بن زايد آل نهيان، رئيساً للمكتب نجل شقيق الرئيس الإماراتي. ولم يكن هناك دليل حتى الآن على أن المجلس الوطني للإعلام قد تم استبداله بالكامل.

يشرف المكتب الجديد على الصحف وتوجيهها، ومن هذ المهام: اقتراح وإعداد السياسات والتوجهات والاستراتيجيات الإعلامية العامة للدولة، والإشراف على تنفيذها، بناء الشراكات مع المؤسسات الإعلامية العالمية، الحفاظ على سمعة الدولة وتعزيزها؛ التنسيق مع الجهات الإعلامية ذات الصلة لمواءمة رؤية ورسالة الدولة الإعلامية محليًا ودوليًا؛ تطوير منظومة

[17] FREEDOM IN THE WORLD 2023- United Arab Emirates https://freedomhouse.org/country/united-arab-emirates/freedom-world/2023
[18] UAE aims to stifle press freedom
https://www.theguardian.com/media/greenslade/2009/apr/16/dubai-press-freedom
[19] مكتب تنظيم الإعلام
https://mcy.gov.ae/ar/mro/

الإعلام في الدولة بما يخدم المصلحة الوطنية ويعزز موقع الدولة الإعلامي على المستوى الإقليمي والدولي[20].

في فبراير/شباط2023 أعلنت الإمارات عن قيام "مجلس الإمارات للإعلام" ويقع تحت إشراف المكتب الوطني للإعلام، وهو المسؤول عن تنظيم وترخيص وسائل الإعلام "والأنشطة الإعلامية بما فيها الإعلام والنشر الإلكتروني، شاملاً تلك العاملة في المناطق الحرة". ما يعني أن المساحة المحدودة لوسائل الإعلام الدولية الموجودة في المناطق الحرة جرى تقليصها وربما معاملتها كما تعامل وسائل الإعلام الرسمية والمحلية الإماراتية.

يقوم "مجلس الإمارات للإعلام": بمتابعة المحتوى الإعلامي لكل ما يُطبع ويُنشر ويُبث داخل الدولة بما في ذلك في المناطق الحرة، وتسجيل واعتماد الإعلاميين ومراسلي وسائل الإعلام الأجنبية في الدولة بما في ذلك في المناطق الحرة. يفرض ذلك تدخلا من السلطة التنفيذية الإماراتية في كيف ومن يعمل في وسائل الإعلام الأجنبية داخل الدولة أو من يكون مراسلاً لها.

وقال صحافي أجنبي يعمل في وسيلة إعلام أجنبية بالانجليزية في دبي لـ"صحفيات بلاقيود": المجلس الجديد هو زيادة في الرقابة والتمحيص حول خلفياتنا وإمكانية طردنا وحتى منعنا من الدخول بموجب تقارير جهاز المخابرات الإماراتي، من المتوقع ألا نكتب أو نتحدث بأي شيء يضر بمصلحة الإمارات ليس فقط في الملفات المحلية بل حتى في السياسة الخارجية. ويضيف: لا معايير للخطوط الحمراء المفروضة هم يريدون فقط أن نكون أبواقاً لتكبير صوت سياساتهم الداخلية والخارجية[21].

[20] "المكتب الوطني للإعلام".. هل تشهد الإمارات إعلاماً أكثر استقلالاً؟!
https://www.uae71.com/posts/103890
[21] تحدث الصحافي لمعدي التقرير عبر تطبيق محادثات مشفر في 2023/7/01

1. مجلس الإمارات للإعلام: المسؤول عن تنظيم وسائل الإعلام وترخيصها، وتراخيص عمل الصحافيين.

2. تستخدم الإمارات الاتصالات والانترنت لفرض رقابة خاصة على الصحافيين والصحافيات ووسائل الإعلام،

3. تستخدم أبوظبي برامج تجسس على الصحافيين والصحافيات داخل وخارج البلاد.

4. لا وجود لحماية البيانات والخصوصية من قِبل السلطات.

5. تجرم الإمارات استخدام أي برامج VPN لتجنب المراقبة.

Women Journalists Without Chains

wjwcorg

2- الانترنت وجهة السلطة للانتقام من حرية الصحافة وحرية التعبير

مع دفع الصحافة المحلية والدولية إلى الزاوية يبدو الانترنت أكثر ما يقلق السلطات في الإمارات. ففي العقد الماضي، تبنت أبوظبي نهجًا شديد القسوة للمراقبة عبر الإنترنت لكل من المواطنين الإماراتيين والمقيمين كجزء من قمع أوسع، لتحافظ على قبضتها الاستبدادية المتزايدة على العمل الصحفي، والمواطن الصحفي.

يعكس هذا النهج قلق الإمارات من الزيادة الهائلة في عدد مستخدمي الإنترنت في البلاد في العقد الماضي. اعتبارًا من عام 2016، كان 77.6 في المائة من سكان البلاد من مستخدمي الإنترنت،[22] إلى جانب ثاني أعلى معدل لتغلغل وسائل التواصل الاجتماعي في الشرق الأوسط، وزيادة شعبية وسائل التواصل الاجتماعي وتطبيقات المراسلة[23].

لا توجد مساحة للصحافة الإماراتية المستقلة عبر الإنترنت والعديد من المواقع الإخبارية المحلية والمدونين يمارسون الرقابة الذاتية، مما يقلل من تنوع وجهات النظر على الإنترنت. ويكاد ينعدم وجود وجهة نظر مخالفة للسلطات في الصحافة أو عبر شبكات التواصل الاجتماعي بسبب القيود المفروضة بسبب لوائح الإعلام الالكتروني والتواصل الاجتماعي والقوانين الأخرى مثل "العقوبات والجرائم الالكترونية". حيث تمارس المواقع الإخبارية المحلية، وكثير منها مملوكة للدولة، الرقابة الذاتية وفقًا للوائح الحكومية والخطوط الحمراء غير الرسمية. كما أن المواقع الإخبارية الإماراتية المستقلة وتبث من أوروبا مثل "الإمارات 71" و"مركز الإمارات للدراسات والإعلام -ايماسك" محظورة في البلاد إلى جانب عشرات الصحف الالكترونية المستقلة الأخرى إلى جانب حظر مواقع منظمات حقوقية تنتقد سجل الإمارات السيء في حقوق الإنسان. رداً على انتقادات حظر وسائل الإعلام قالت الإمارات إنها "لا تدعم الصحافة الحرة"[24].

حيث تتولى هيئة تنظيم الاتصالات مسؤولية تنظيم الإنترنت وإعداد قائمة المواقع التي سيتم مراقبتها، دون رقابة خارجية من قِبل المجتمع أو الصحافيين. وأدى ذلك في كثير من الأحيان إلى حجب المواقع التي تحتوي على معلومات تعتبرها السلطات تهديدات سياسية وتضر بالمصلحة الوطنية العامة أو تهديد للأمن القومي.

شبكات التواصل الاجتماعي التي تعتبر في كثير من الأحيان متنفس لحرية التعبير في معظم دول الشرق الأوسط، إلا في دولة الإمارات حيث أصبحت منصة أكس -تويتر سابقاً- مكاناً خطيراً لسكان الإمارات بل أصبح الفضاء الالكتروني المكان المفضل لصيد المعارضين والمنتقدين. فحتى أبسط التعليقات يمكن أن تضعك في السجن. إحدى هذه الحالات هي قضية أسامة النجار، نجل أحد أفراد ما يعرف ب"الإمارات 94" UAE94 القضية التي حكم فيها على 94 من الصحافيين

[22] Internet user penetration in the United Arab Emirates from 2013 to 2019
https://www.statista.com/statistics/484923/internet-user-reach-uae/
[23] Qatar, UAE have highest social media penetration: report https://tinyurl.com/2a59n7em
[24] UAE ambassador: 'We do not promote idea of press freedom'
https://www.middleeasteye.net/news/uae-ambassador-we-do-not-promote-idea-press-freedom

والمثقفين الإمارات بالسجن بتهمة "قلب نظام الحكم" استخدمت فيها تصريحاتهم وتعبيرهم عن آرائهم كأدلة لإدانتهم.

ألقي القبض على النجار في مارس/آذار2014 وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات وغرامة 500 ألف درهم، بتهمة "تصميم وإدارة موقع إلكتروني على مواقع التواصل الاجتماعي بهدف نشر أفكار ومعلومات ساخرة غير دقيقة وتشهير بمؤسسات الدولة" و "التحريض على كراهية الدولة والاتصال بمنظمات أجنبية. وتقديم معلومات غير دقيقة ". بعد أن قام بانتقادات لاستمرار اعتقال والده على منصة تويتر وناشد فيها قادة الدولة إخراجهم من السجن. وتم احتجاز أسامة النجار في مركز استشاري بعد قضاء عقوبته ولم يفرج عنه إلا بعفو في 2019م[25].

في مارس / آذار 2017، تم اعتقال الخبير الاقتصادي والأكاديمي ناصر بن غيث وسجنه لمدة 10 سنوات، بسبب تعليقاته على تويتر تنتقد السلطات، وتعليقات أخرى تحدث فيها منتقداً في ذكرى هجوم وحشي الذي نفذه النظام المصري في "رابعة العدوية" عام2013. تعرض "بن غيث" للتعذيب وأضرب مراراً عن الطعام.

وفي يوليو/تموز 2017، بعد اندلاع خلاف دبلوماسي بين قطر والإمارات، أصدرت أبوظبي إعلانًا عامًا مفاده أن مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في الإمارات الذين يعبرون عن تعاطفهم مع قطر على الإنترنت قد يواجهون عقوبة تصل إلى 15 عامًا من السجن إلى جانب غرامة لا تقل عن 500000 درهم (136000 دولار).

وفي فبراير/شباط2022 استدعت النيابة العامة في أبو ظبي أشخاصا شاركوا مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي لقوات الدفاع الإماراتية تعترض صواريخ أطلقها الحوثيون اليمنيون على العاصمة.

3- الأمن السيبراني.. التجسس على الصحفيين

تستخدم الإمارات الاتصالات والانترنت لفرض رقابة خاصة على الصحافيين والصحافيات ووسائل الإعلام، كجزء من منظومة مراقبتها الأوسع على سكان البلاد. وطوال العقد الماضي زادت الدولة الخليجية من تقدمها التكنلوجي والتقني والذي استخدمته في الحد من عمل الصحافيين والصحافيات ومراقبتهم.

وتمتلك دولة الإمارات نظام مراقبة متقدم، يشمل جميع الأوضاع عبر الإنترنت بالإضافة إلى المراقبة الواقعية للأماكن العامة. ومع قانون الجرائم الإلكترونية وأحدث اللوائح الخاصة بوسائل التواصل الاجتماعي، يمكن للدولة أن تنتقم من أي شكل من أشكال التعبير عن الرأي ما يحد من عمل الصحفيين إذ يدفع ذلك المستخدمين إلى ممارسة الرقابة الذاتية على الإنترنت. نشير إلى بعض القيود المفروضة.

[25] UAE releases activists on Eid amnesty: rights groups https://tinyurl.com/2488na23

أ. **حماية البيانات**: على الرغم من إصدار الإمارات قانون حماية البيانات في 2021 الذي بموجبه يمكن تغريم أولئك الذين يقومون بجمع البيانات وإساءة استخدامها بشكل غير قانوني بمبلغ يصل إلى 500 ألف درهم (136 ألف دولار)، ومع ذلك، فإن عدداً من الاستثناءات والإعفاءات يترك مجالاً لإساءة الاستخدام. على وجه التحديد "لا ينطبق على الكيانات الحكومية التي تتحكم في البيانات الشخصية أو تعالجها" (المادة 2) مما يعني أن كمية كبيرة من البيانات الشخصية "لن تخضع لاحترام الخصوصية"، في ظل غياب الرقابة من خارج الحكومة. بالإضافة إلى ذلك، من خلال استثناء هيئات القطاع العام من أحكام هذا القانون، يُترَك المجال لجمع البيانات الشخصية ومعالجتها بشكل غير خاضع للرقابة من قِبَل هيئات الدولة من دون أيّ قيود حول طبيعة أو مقدار أو وسائل المعالجة. والأهم من ذلك أن هذا يعني أن القطاع العام بأكمله لن يحاسب على أي خرق للبيانات الشخصية للمواطنين[26].

كما أنه ورغم اشتراط القانون موافقة صاحب البيانات لنقل بياناته لجهة خارج البلاد إلا أن هذا الموافقة إذا كانت "لا تتعارض مع المصلحة العامة والأمنية للدولة" (المادة 22). علاوة على ذلك، سيتم تخزين أي بيانات "سرية وحساسة وسرية" للأفراد والشركات داخل دولة الإمارات[27]؛ لم يتم تقديم تعريف للبيانات السرية أو الحساسة- حسب اللائحة التنظيمية لانترنت الأشياء 2018[28]. بذلك تملك السلطات حق التحكم بكل بيانات الصحافيين، والصحافيات ووسائل الإعلام واتصالاتهم.

ب. **التجسس على الاتصالات:** إلى جانب مراقبة الاتصالات الصوتية، يحظر مقدمو خدمات الإنترنت في الإمارات "اتصالات و"دو" معظم خدمات الاتصال الصوتي عبر الانترنت (VoIP) أو معظمها. تم أيضًا حظر وظائف الاتصال في شبكات التواصل الأخرى مثل فيسبوك وواتساب وسناب شات وسكايب لأن مراقبة الاتصالات عبرها أكثر تعقيداً.

ولتجنب الانتقادات سمحت مؤسسة الاتصالات الإماراتية لتطبيق يدعى تو توك (ToTok) في الاتصال المجاني وروجت له في الصحافة الرسمية[29]. لكن كشفت تحقيقات أن الإمارات تستخدم التطبيق كأداة تجسس على مستخدميه، "عبر سرقة بيانات الهاتف، ومعرفة موقع مستخدمي التطبيق، والتجسس على المحادثات سواء الصوتية أو المصورة، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى مايكروفون الهاتف وكاميرته"[30]. بعد نشر التحقيقات أزالت متاجر آبل وجوجل التطبيق من

[26] UAE's Data Protection Law: Between Exceptions and Exemptions https://smex.org/uaes-data-protection-law-between-exceptions-and-exemptions/

[27] FREEDOM ON THE NET 2022- United Arab Emirates https://freedomhouse.org/country/united-arab-emirates/freedom-net/2022#footnote5_5u8io6n

[28] FREEDOM ON THE NET 2022- United Arab Emirates https://freedomhouse.org/country/united-arab-emirates/freedom-net/2022#footnote5_5u8io6n

[29] إقبال على تطبيق «تو توك» https://tinyurl.com/2bqamxc9

[30] It Seemed Like a Popular Chat App. It's Secretly a Spy Tool. https://www.nytimes.com/2019/12/22/us/politics/totok-app-uae.html

متاجرها. ويظهر هذا التطبيق امتلاكه من قبل مجموعة 42 المملوكة للشيخ طحنون بن زايد آل نهيان مستشار الأمن الوطني -رئيس جهاز المخابرات- ونائب رئيس الإمارات وشقيقه[31].

ج. **تجريم تجنب المراقبة:** يلجأ الصحافيون والصحافيات لتجنب الرقابة أو للحصول على التقارير والمعلومات المحظورة على الانترنت إلى طرق تتجاوزها. من الطرق الشائعة للتحايل على الرقابة على الإنترنت استخدام خدمات "في بي إن" (VPN)، إلا أن استخدامه في الإمارات يعتبر جريمة. تنص المادة (10) من قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية على عقوبة "السجن والغرامة التي تصل إلى (2,000,000) مليوني درهم (500 ألف دولار))، أو بإحدى هاتين العقوبتين، "كل من تحايل على العنوان البروتوكولي للشبكة المعلوماتية باستخدام عنوان عائد للغير أو بأي وسيلة أخرى، وذلك بقصد ارتكاب جريمة أو الحيلولة دون اكتشافها"[32].

د. **التجسس المباشر:** لا تكتفي الإمارات بالمراقبة العامة على الصحفيين والصحافيات داخل البلاد، بل تستخدم برامج التجسس لانتهاك خصوصياتهم. والوصل إلى الصحافيين والصحافيات والمعلقين السياسيين خارج الحدود. وتعتبر الإمارات عميلاً معروفا لشركة NSO الإسرائيلية، حيث استخدمت أبوظبي تقنيات التجسس مثل المراقبة عن بعد بدون الضغط على الرابط أو الملف - وهي تقنية يمكن أن تعرض جهازًا للخطر دون أي إجراء من قبل الهدف - لاستهداف والهواتف الذكية للصحافيين والمدونين ونشطاء حقوق الانسان[33]. وظهرت أولى القضايا في 2016 عبر استهداف هاتف أحمد منصور الناشط الحقوقي وصحافيين آخرين، حسب ما كشفه مختبر سيتزن لاب ومقره كندا[34]. وفي 2018 كشفت تحقيقات ووثائق أن الحكومة الإماراتية تستخدم برنامج التجسس بيغاسوس (Pegasus) منذ عام 2017 على الأقل، مستهدفة الصحافيين والصحافيات داخل البلاد وخارجها[35].

كما اعتمدت السلطات الإماراتية على خبراء وعملاء أجانب للوصول إلى الصحافيين والمعارضين، في 2018 أشارت تقارير إلى أن الإمارات وظفت عشرات العملاء والخبراء الأجانب للتجسس على الصحافيين والصحافيات والمدونين الالكترونيين ومن يعارضها[36]. وفي مطلع 2019 كشف تحقيق لوكالة رويترز أن الإمارات وظفت عشرات العملاء الرقميين الأمريكيين للتجسس على

[31] A BREEJ TOO FAR: How Abu Dhabi's Spy Sheikh hid his Chat App in Plain Sight https://tinyurl.com/wb23e2e

[32] قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية https://tinyurl.com/24xbe53l

[33] ماهي "G42"؟ وكيف يستخدمها الشيخ طحنون لبسط نفوذه في الدولة؟ https://uae71.com/posts/99928

[34] Keep Calm and (Don't) Enable Macros https://citizenlab.ca/2016/05/stealth-falcon/

[35] FREEDOM ON THE NET 2022-nUnited Arab Emirates https://tinyurl.com/2bzg8mpm

[36] "سكاي لاين" : الإمارات جندت خبراء وقراصنة إلكترونيين أجانب للتجسس على مواطنيها https://www.emasc-uae.com/news/view/13454

صحافيين وسياسيين في مشروع عرف باسم ريفين (Raven)[37]. وفي يوليو/تموز 2021 قُدمت دلائل إضافية على تجسس أبوظبي على مئات الصحافيين والصحافيات[38].

من بين الحالات، التجسس على الهواتف المحمولة لـ 36 صحفيًا وموظفًا إعلاميًا في شبكة الجزيرة[39]. وشخصيات على علاقة بالصحافي السعودي المغدور جمال خاشقجي، قبل مقتله في سفارة بلاده باسطنبول عام 2018م، بينهم زوجته "حنان العتر" ووضاح خنفر، المدير السابق لقناة "الجزيرة وياسين اقطاي، صديق خاشقجي وأحد المستشارين المقربين من أردوغان[40]. إلى جانب آلاء الصديق (باحثة وناشطة حقوقية ومعلقة سياسية توفيت بحادث مروري في المنفى بالمملكة المتحدة) وأحمد منصور وآخرين من الإمارات، تجسست الإمارات على الصحافيين والصحافيات الأجانب في البلاد بينهم: مراسل "الفايننشال تايمز" في الامارات سيمون كير، الصحافي الإنكليزي غريغ كارستورم وهو مراسل "الايكونوميست"، وكارولين تاوز، مديرة العمليات في "سي ان ان" دبي وبرادلي هوب، هو صحافي أميركي معروف يعمل مع صحيفة "وول ستريت جورنال" WSJ ومقره لندن ويغطي قضايا المال[41].

في سبتمبر/أيلول 2021 تم تغريم ثلاثة موظفين سابقين في المخابرات الأمريكية ب1.7 مليون دولار اتهموا بتزويد السلطات الإماراتية برامج قرصنة تم استخدامها لاستهداف صحافيين ومعارضين للحكومة[42].

الصحافيون الأجانب

في بلد معظم الصحافيين والصحافيات الذين يعملون في الصحافة ووسائل الإعلام من الأجانب فإن السلطات تمارس ترهيباً متغيراً عن ذلك الذي يواجه الصحافيين والصحافيات المواطنين. إذ أنهم أقرب إلى الفصل التعسفي والترحيل.

وأفاد صحافيون، وخاصة الصحافيين الأجانب العاملين في الإمارات، بأن قصصهم تخضع للرقابة من قبل محرريهم، في أغلب الأحيان عند تغطية قضايا حساسة مثل الدين أو السياسة أو الحلفاء الأجانب لدولة الإمارات. تعمل وسائل الإعلام الأجنبية الموجودة في المناطق الحرة بحرية نسبية، على الرغم من أن بعض الصحفيين تلقوا تهديدات غامضة فيما يتعلق بتغطيتهم الصحفية[43].

[37] Special Report: Inside the UAE's secret hacking team of U.S. mercenaries https://tinyurl.com/ybzuovxf

[38] FT editor among 180 journalists identified by clients of spyware firm https://tinyurl.com/yhfu6vru

[39] Journalists Hacked with Suspected NSO Group iMessage 'Zero-Click' Exploit https://tinyurl.com/ydgr4vdg

[40] هواتف شخصيات على علاقة بخاشقجي اخترقتها NSO الإسرائيلية https://daraj.media/76175/

[41] UAE: Israel's (Pegasus) Spyware in the Service of Autocracy https://daraj.media/en/76524/

[42] 3 Former U.S. Intelligence Operatives Admit Hacking For United Arab Emirates https://tinyurl.com/yg3tvgzy

[43] Freedom of the Press 2017 - United Arab Emirates https://www.refworld.org/docid/59fc67b4a.html

اثنان من الصحفيين-يعملون في صحيفة إماراتية بالإنجليزية- شهدوا لـ "صحفيات بلا قيود" في التقرير السنوي لعام 2022 إنهم تلقوا مكالمات هاتفية تحذيرية من الحكومة تضمنت تهديدا بالاعتقال أو الترحيل الفوري بسبب تقارير حول "التعليم، وضريبة القيمة المضافة"، وأحيلا للتحقيق من قِبل الصحيفة. أشار أربعة آخرون -يعملون في صحف محلية حكومية- أن زملاء لهم تعرضوا للتحقيق في فترات متقطعة خلال العام.

كما أن أولئك الذين ينتقدون الإمارات من خارج البلاد يواجهون انتهاكات مختلفة، على سبيل المثال لم يُسمح لأندرو روس، الأستاذ في جامعة نيويورك من دخول الإمارات (حيث يوجد حرم جامعي للجامعة)، بعد أن انتقد معاملة العمال الذين بنوا الحرم الجامعي هناك.

خاتمة

تتمتع المؤسسات الصحافية والإعلامية بحقوق ومسؤوليات خاصة بموجب حرية الصحافة. يتم منح هذه الحقوق والحماية اعترافًا بوظيفة الصحافيين والصحافيات في المراقبة والإخبار للمجتمع حول المشكلات ذات الاهتمام العام، فضلاً عن تطوير منتدى للخطاب والمشاركة الوطنيين.

بناء على دراسة وضع الصحافة في الإمارات تبدو في الأساس أداة سياسية تستخدمها السلطات في نشر الدعاية والتأثير على المواطنين وسكان الدولة الخليجية. حيث تفرض السلطات سيطرة تنظيمية على الصحافة، وتحدد البنية الهيكلية للصحافة، أي أن النظام هو الذي يقرر متى وأين وكم عدد الصحف التي ينبغي تأسيسها. كما أن النظام هو الذي يقرر من يمكنه تأسيس أو امتلاك أنواع الصحف، والتي أدت في النهاية إلى امتلاك السلطة معظم وسائل الإعلام الوطنية-المحلية.

تفرض الحكومة سيطرة على الصحافيين والصحافيات، وهو سلوك مرتبط ارتباطا وثيقا بالسيطرة التنظيمية، وتهدف هذه السيطرة إلى ضمان تشغيل الصحافة من قبل أفراد ينفذون سياساتها وخططها. لذلك يشترط الموافقة الأمنية في حال توظيف أي صحافي وصحافية في البلاد، كما تفرض بشكل سنوي تجديد لهذه الموافقة. وساعد أن معظم العاملين في الصحافة من غير المواطنين، حيث أن معظم الصحافيين والصحافيات مهددون بالسجن والنفي خارج البلاد إذا ما ارتكبوا أبسط الأخطاء حتى لو كانت غير مقصودة. كما أن الصحفيين المغتربين الذين يتقاضون رواتب جيدة نسبيًا لديهم حافز ضئيل للتعامل مع مخاطر الصحافة الناقدة أو الاستقصائية.

كما تقوم السلطات بالمراقبة التحريرية، حيث تقدم السلطات توجيهات تحريرية ملموسة للصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، وتتأكد من أن هذه التوجيهات تُفهم دائمًا بشكل كامل ويتم اتباعها بدقة.

لأجل ذلك تكاد لا توجد أي ملامح للصحافة المستقلة في الإمارات، رغم مزاعم السلطات أنها دولة تقدمية ومنفتحة وتملك برامج للتسامح والسلام. لذلك ينبغي للإماراتيين الوثوق في أي

جهة سلطة تنفيذية أو مسؤول حكومي يزعم أنه لديه "حصرية" الحقيقة، وأن الروايات المتضاربة -أو التي تخالفهم- كاذبة. إذا كان شيء يمكن معرفته عن عمل الصحافيين والصحافيات فهو البحث عن الحقيقة، وعندما نقوم بذلك بشكل جيد، فإنه يشكل عنصرًا حاسمًا الذي يجعل المواطنين المطلعين هم السلطة المطلقة[44].

لا تكتفي السلطات الإماراتية بحظر الصحافة الحرة وتجريمها، بل قامت باستخدام التقنية لتصبح جهاز متقن ومتنوع لمراقبة الصحافيين والصحافيات والمدونين على الانترنت لمطاردة ابسط نشر للحقائق التي لا تريد السلطات وصولها للناس.

إن وجود صحافة مستقلة في الإمارات هو ضمان أن حرية الناس في تلقي ونقل المحتوى لا يتم تزييفه وتشويهه أو أن يكون نقله خدمة لسلطة أو كيان أو مجموعة. ومهمة الصحافة هي التدقيق في أعمال السلطة من إدارة وقرارات وقوانين، وطرح الأسئلة المهمة بغض النظر عن العواقب والمصالح السياسية والفردية للمسؤولين. وجود هذه الصحافة هو دليل على وجود "حرية للمجتمع" وبدونها فإن الناس في سجن كبير تديره عصابة حاكمة.

التوصيات

إلى الرئيس الإماراتي الشيخ محمد بن زايد آل نهيان

يجب الإفراج الفوري غير المشروط عن الصحفيين والصحفيات المعتقلين، وجميع معتقلي الرأي الموجودين في السجون. ورد الاعتبار لهم ولعائلاتهم. كما يجب إنهاء سلوك الصوت الواحد، وضمان أن يعمل الصحفيون والصحفيات بعيداً عن الرقابة.

إلى الحكومة

- إلغاء القوانين سيئة السمعة التي تستهدف الصحافة الحرة، وتحد من عمل الصحفيين والصحافيات.
- إنهاء الرقابة التنظيمية، والتحريرية المفروضة على وسائل الإعلام والصحافيين. والسماح لوسائل الإعلام العمومية بمناقشة الشأن العام. مع ضمان عدم ملاحقتهم وتعريضهم للعقوبات، وتشريع قوانين حماية المصادر الصحفية وحظر الكشف عنها.
- إنهاء نظام المراقبة الواسع والمفروض على الانترنت، وإنهاء تتبع الصحافيين والصحافيات والتجسس على أجهزتهم الذكية.
- السماح للصحافيين بإنشاء نقابات ومنظمات مستقلة للدفاع عنهم، والتعبير عن مشكلات المجتمع الصحفي وصولا للصحافة الحرة المستقلة.

[44] Our View: The best defense against tyranny is a free and independent press https://www.pressherald.com/2018/08/16/our-view-the-best-defense-against-tyranny-is-a-free-and-independent-press/